



الصورة: صورة للأمم المتحدة/ريك كانالشانين



الصورة: صورة للأمم المتحدة/جورجيان



الصورة: صورة للأمم المتحدة/مارتين بيريت



الصورة: صورة للأمم المتحدة/ماركو دورمينو



الصورة: صورة للأمم المتحدة/انجيسزكا



الصورة: مجموعة شخصية/مجهول



الصورة: صورة للأمم المتحدة/مارتين بيريت

1960	1888	1820	1889	1325
(2010)	(2009)	(2008)	(2009)	(2000)
منع العنف الجنسي المرتبط بحالات الصراع والتصدي له			قيادة المرأة في صنع السلام ومنع الصراع	
وصف للقرار				
يُعيّن القرار بتقديم نظام للمحاسبة من شأنه التصدي للعنف الجنسي المرتبط بحالات الصراع، من خلال جملة أمور منها إعداد قائمة بمرتكبي أعمال العنف، وعمل ترتيبات للرصد والتحليل وإعداد التقارير	بعض القرارات الأدوات اللازمة لتنفيذ القرار رقم 1820 من خلال تولي قيادات رفيعة المستوى، وبناء الخبرات القضائية المعنية بالرد على أشكال العنف الجنسي، وتعزيز الخدمات، وبناء آليات لرفع التقارير.	أول قرار يُجلس الأمن يعترف باستخدام العنف الجنسي المرتبط بحالات الصراع وسيلة من وسائل الحرب وقضية من القضايا المتعلقة بالسلم والأمن؛ وهو ما يستلزم التصدي له في إطار حفظ السلام وخدمات العدالة والتفاوض من أجل السلام.	يتناول القرار إقصاء المرأة من الجهود الأولى لاستعادة القدرة على العمل بعد حالات الصراع وبناء السلام، والافتقار للتخطيط الملائم والتمويل الكافي لتلبية احتياجات المرأة، ويطلب القرار وضع استراتيجية لزيادة أعداد النساء في صنع القرارات المتعلقة بغض النزاعات، وتوفير الأدوات اللازمة للتفويض بمسئولى التنفيذ؛ مؤشرات ومقترحات لآلية الرصد.	أول قرار يُجلس الأمن يُعنى بربط جُارب المرأة المتعلقة بحالات الصراع وصون الأمن والسلم الدوليين. وهو يؤكد على قيادة المرأة ودورها في فض النزاعات ومبادرات السلام واستعادة القدرة على العمل. ويُقتضي بناء القدرات الزراعية للمنتظر الجنساني في بعثات حفظ السلام، والتدريب الجنساني لجميع المشاركين في صون السلم والأمن.
مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2010.	مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009.	مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008	مقدم من فينتنام عام 2009.	مقدم من ناميبيا عام 2000
الأطراف الفاعلة				
يجب أن يقوم الأمين العام بما يلي: • إعداد قائمة في مرفق للتقارير السنوية تُدرج الأطراف التي يُظن باشتباهاها في ارتكاب أعمال عنف جنسي على نحو منتظم أو أنها مسؤولة عن ذلك في حالات ترد على جدول أعمال مجلس الأمن. • عمل ترتيبات لرصد والتحليل وإعداد التقارير بشأن العنف الجنسي المرتبط بحالات الصراع. • تقديم تقارير سنوية بما يشمل ذلك خطة استراتيجية منشقة من أجل جمع المعلومات في الوقت المناسب وعلى نحو أخلاقي. ويجب أن تقوم شبكة عمل الأمم المتحدة للتصدي للعنف الجنسي بما يلي: • تقديم الإحاطات للمجلس. • تقديم الإحاطات للجان العقوبات وفريق الخبراء. ويجب على الدول الأعضاء القيام بما يلي: • إقامة الحوار مع الأطراف في مناطق الصراع للسلاح لتأمين/مراقبة قيادتها بالترامات/ا بتوفير الحماية. • تقديم التدريب الملائم لجميع العاملين العسكريين والشرطةيين في عمليات حفظ السلام على العنف الجنسي والجسدي، والاستغلال والانتهاك الجنسي. • نشر عدد أكبر من العاملين العسكريين والشرطةيين من النساء في عمليات حفظ السلام. ويجب على الأطراف في مناطق الصراع المسلح القيام بما يلي: • تنفيذ الالتزامات العينة والمحددة بوقت من أجل مكافحة العنف الجنسي. لتشمل فيما تشمل إصدار أوامر واضحة من خلال سلاسل القيادة التي تخطر العنف الجنسي، ومن خلال حظر العنف الجنسي في مواثيق الشرف، وفي الكتيبات المبدئية العسكرية، أو ما يقابلها، والقيام بالتحقيقات الفورية في الانتهاكات المزعومة من أجل محاسبة مرتكبيها. ويجب أن يقوم مجلس الأمن بالآتي: • الأخذ في الاعتبار، بصورة منتظمة، العنف الجنسي في منح سلطات التكليف وجديدها. • النظر في إمكانية استخدام عقوبات ضد الأطراف المعنية.	يجب أن يقوم الأمين العام بما يلي: • تعيين مثل خاص للأمين العام يُعنى برد الأمم المتحدة على العنف الجنسي في مناطق الصراع. • تعيين مستشارين لحماية المرأة في بعثات عالية من العنف الجنسي. • تشكيل فريق للردود العاجلة من الخبراء الفضاين. • كفالة تصدي مبادرات السلام للعنف الجنسي. • تعيين نساء أكثر في جهود الوساطة. • اقتراح سبل يمكن لمجلس الأمن من خلالها تحسين مستوى الرصد وإعداد التقارير بشأن العنف الجنسي المرتبط بحالات الصراع. • إدخال التحسينات على البيانات المتعلقة بأجالات العنف الجنسي وأماطه. • تزويد مجلس الأمن بتفاصيل عن الأطراف في مناطق الصراع المسلح التي يُظن باشتباهاها في ارتكاب جرائم اغتصاب. يجب أن تقوم شبكة عمل الأمم المتحدة للتصدي للعنف الجنسي (شبكة مكونة من 13 كياناً من كيانات الأمم المتحدة) بما يلي: • تحقيق الاتساق في ردود الأمم المتحدة للتصدي للمشكلة. ويجب على الدول الأعضاء القيام بالآتي: • تطوير الأطر القانونية الوطنية والنظم القضائية بغية منع الإفلات من العقاب. • تحسين خدمات الدعم للناجيات من العنف الجنسي. • ضمان منع القيادات التقليدية من توصيم الضحايا. • دعم استراتيجيات شاملة وطنية/على نطاق الأمم المتحدة من شأنها وقف العنف الجنسي. ويجب على مجلس الأمن القيام بما يلي: • طرح العنف الجنسي في خُبد المعايير التي تستخدمها لجان العقوبات.	يجب أن يقوم الأمين العام بما يلي: • ضمان التصدي للعنف الجنسي في عمليات فض النزاع والجهود المبذولة في حالات ما بعد الصراع من أجل استعادة القدرة على العمل. • طرح قضية العنف الجنسي في الحوار القائم مع الأطراف في مناطق الصراع المسلح. • كفالة تمثيل المرأة في مؤسسات بناء السلام. • ضمان التصدي للعنف الجنسي في عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الاندماج التي تساعدها الأمم المتحدة، وإصلاح قطاعي العدالة والأمن. ويجب على الدول الأعضاء القيام بما يلي: • وقف العنف الجنسي، وتنفيذ المسؤوليات التي تصطاعق بها القيادة العسكرية، وحماية أمور منها التدقيق في مبركبي الانتهاكات المشبهة فيهم من أفراد القوات المسلحة، وإجلاء المدنيين المعرضين للخطر. • الحظر البات من الإفلات من العقاب على جرائم الحرب المتعلقة بالعنف الجنسي. ويجب على الدول الأعضاء القيام بالآتي: • التوعية واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع العنف الجنسي من خلال جملة أمور منها إشهام العاملين من النساء في عمليات حفظ السلام. • تدريب القوات على منع وقوع العنف الجنسي. • تطبيق سياسات عدم التسامح إزاء أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسي المرتكبة من جانب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. • وضع الضامير اللازمة لتحسين مستوى الحماية والمساعدة، ولأسميها فيما يتعلق بنظامي العدالة والصحة. ويجب أن يقوم مجلس الأمن بما يلي: • معالجة الأسباب الأساسية للعنف الجنسي بغية الكشف عن العقبات الخاطئة حول تعذر احتباب العنف الجنسي في حالات الحرب وتعذر منع وقوعه. • إدراج العنف الجنسي بوصفه معياراً يدخل في أنظمة فرض العقوبات الخاصة بكل بلد، في حال انطبق الأمر على هذا البلد. ويجب على لجنة بناء السلام القيام بالآتي: • تقديم المشورة بشأن سبل التصدي للعنف الجنسي.	يجب أن يقوم الأمين العام بما يلي: • صياغة استراتيجية ترمي إلى زيادة أعداد النساء المشاركات في صنع القرارات المرتبطة بصنع السلام وحفظه. • إعداد تقرير عالمي بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام. • تمكين كيانات الأمم المتحدة من جمع البيانات حول وضع المرأة في المناطق الخارجة من الصراع. • إدراج مستشارين جنسائيين و/أو مستشارين لحماية المرأة في بعثات حفظ السلام. • إعداد مجموعة عالمية من المؤشرات لتنفيذ القرار رقم 1325. • اقتراح آلية للمجلس لرصد تنفيذ القرار رقم 1325. ويجب على الدول الأعضاء القيام بما يلي: • تعزيز المشاركة النسائية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية من المرحلة الأولى من مراحل بناء السلام. • رصد الأموال التي تُنفق على النساء في المناطق الخارجة من صراع وعلى التخطيط لاستعادة القدرة على العمل، والاستثمار في أمن المرأة الجسدي والاقتصادي وصحتها وتعليمها وتمتعها بالعدالة ومشاركها في السياسة. ويجب على مجلس الأمن القيام بما يلي: • إضافة شروط بشأن تمكين المرأة عند جذب تكليف بعثات الأمم المتحدة. ويجب أن تقوم لجنة بناء السلام بما يلي: • معالجة قضية انحراط المرأة في بناء السلام.	
القيادة داخل منظومة الأمم المتحدة المكلفة بالمتابعة				
مكتب الممثل الخاص للأمين العام بشأن رد الأمم المتحدة على العنف الجنسي. بدعم من شبكة عمل الأمم المتحدة للتصدي للـSعنف الجنسي في حالات الصراع.	يجب على الممثل الخاص للأمين العام المعني برد الأمم المتحدة على العنف الجنسي تحقيق الاتساق والتنسيق في رد الأمم المتحدة على العنف الجنسي المرتبط بحالات الصراع.	أصدرت وحدة الممارسات المثلى إدارة عمليات حفظ السلام القرار رقم 1820 + تقريراً في عام 2009	يحدد تقرير مجلس الأمن لعام 2010 بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) خطة من 7 نقاط لبناء السلام المراعي للمنتظر الجنساني، ويقوم على التنسيق مكتب دعم بناء السلام بمشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.	تتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة القيادة لضمان التنسيق والاتساق في وضع البرامج المعنية بالنساء والفتيات وما يتصل بالسلم والأمن (البيان الرئاسي S/PRST/2010/22).
آلية الرصد وإعداد التقارير				
توجيه الدعوة لتقديم اقتراح بشأن البني الرصد وإعداد التقارير.	تقديم سنوي لتوفير تفاصيل حول أخطاء العنف الجنسي ومركبيه.	تقرير سنوي (لكن لا يوجد معايير للرصد وإعداد التقارير).	تعد المؤشرات العالمية المعنية بقرار مجلس الأمن رقم 1325 الأساس الذي يقوم عليه الرصد. وقُدمت المؤشرات في تقرير مجلس الأمن أمام أعضاء المجلس (S/2010/498).	إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المعني بالمرأة والسلم والأمن لفترة من 2011 إلى 2020
توجيه طلب إلى الأمين العام لعمل ترتيبات الرصد والتحليل وإعداد التقارير بشأن العنف الجنسي المرتبط بحالات الصراع بما في ذلك حالات الصراع المسلح وما بعدها، وغير ذلك من حالات ذات صلة (OP 8).		دراسة شهرية يقوم بها فريق الخبراء لمجلس الأمن المعني بالمدنيين (ويقوم بإفادته بالمعلومات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية).		استعراضات غير رسمية، نقاش مفتوح في كل شهر من تشرين الأول/أكتوبر، واجتماعات غير رسمية للمجلس بشأن الموضوع. إخطارات دورية للمجلس تقدمها وكالة الأمين العام ورئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
آلية المحاسبة (عواقب انتهاك القرار)				
مناشدات لكي تلزم الأطراف في مناطق الصراع بالالتزامات محددة بوقت لإنهاء العنف الجنسي، وإدراج العنف الجنسي في المعايير التي تدخل في اعتبارات لجان العقوبات.	يجب أن تضيف لجان العقوبات معايير متصلة بأعمال الاعتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي (OP 10).	العنف الجنسي المتصل بأنظمة العقوبات الخاصة في الدولة (OP 5).	لا توجد آلية وإياها مناشدات لإصدار التوصيات في عام 2010 بشأن الكيفية التي يتلقى بها المجلس المعلومات المتعلقة بالقرار 1325 ويحللها ويتخذ الإجراءات بشأنها (OP 18).	لا توجد آلية، وليس هناك إشارة لعقوبات يتم إنزالها على مرتكبي الخرق).
الإفادة بغائمة بمرتكبي أعمال العنف الجنسي لكي يستعرضه مجلس الأمن.	يجب أن تقوم القيادات الوطنية والمحلية، بما فيها السلطات التقليدية/الدينية، بمكافحة تهميش الناجيات من العنف الجنسي وتوصيمهن (OP 15).	يعد مجلس الأمن استراتيجية رامية للتصدي للعنف الجنسي في إطار الحوار مع الأطراف في مناطق الصراع المسلح (OP 3).	الاستبعاد التام لجرائم العنف الجنسي من شروط العفو (OP 4).	فيما يتعلق بشأن منح العفو- حثت الأطراف على تجنب منح العفو على جرائم الحرب المرتكبة ضد المرأة "إنما أمكن التطبيق" (OP11).
المصادر				
www.stoprapenow.org			www.unwomen.org/1325plus10	



قرارات مجلس الأمن المعنية بالمرأة والسلم والأمن

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الصورة: صورة للأمم المتحدة/إيان براون